

الرافد في علم الأصول

[20] الحلول بنحو تفصيلي واضح السمات، وتارة نتصوره بصورة مجملة داكنة ونعبر عنه بلفظ - في - الذي يعكس المعنى نفسه بنحو من الاجمال والخفاء لعوامل متعددة يأتي عرضها في بحث المعنى الحرفي، ومن النظريات الفلسفية التي نهتم بها كثيرا في بحوثنا الاصولية نظرية وحدة الوجود. بيان ذلك: أن النظرية المشهورة في الفلسفة التقليدية هي تعدد الوجود لجوهر وعرض، وأن الوجود الجوهرى ما كان موجودا لا في موضوع والوجود العرضي ما كان وجوده في الموضوع، واختلف أصحاب هذه النظرية في كون التركيب بينهما إذا اجتماعا هل هو تركيب اتحادي أم تركيب انضمامي كأنضمام الحجر للحديد في بناء الدار مثلا، ولكننا نختار ما طرحه بعض فلاسفة الغرب كالفيلسوف الفرنسي - روسوا - وبعض فلاسفة الشرق وهو آقا علي مدرسي من اتحاد هذين المفهومين وهما الجوهر والعرض وجودا، وذلك لان الوجود شئ واحد في الخارج إلا أنه يعيش حركة تطويرية تكاملية والاعراض ما هي إلا أنحاء وجوده التطوري وألوان حركته التكاملية المتجددة لا أنها وجودات محمولة أخرى ترتبط بوجوده وتنضم إليه، وقد رتبنا على هذه النظرية كثيرا من البحوث الفلسفية، منها عدم الحاجة لدعوى واقعية الوجود الرابط خارجا كما هو المشهور في الفلسفة، باعتبار أننا إنما نحتاج للقول بالوجود الرابط نتيجة تعدد الوجود ولكن مع وحدته لا نرى حاجة لوجود رابط متعلق بطرفين إذ لا يوجد طرفان في الخارج أصلا، كذلك بعض البحوث الاصولية التي ترتبط بهذه النظرية، فمثلا بحث اجتماع الامر والنهي قد ربطه المحقق النائيني بنظرية تعدد الوجود حيث قال في مثال اجتماع الصلاة والغصب في صورة واحدة في الارض المغصوبة: بأننا إن قلنا في مثال اجتماع الصلاة والغصب أن حيثية الغصب والصلاة حيثيتان تقيديتان، بمعنى أن الصلاة عمل يرتبط بمقولة الوضع والغصب
